رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 23 /1/ 2023
تاريخ قبول البحث 12 /3/ 2023

التحديات الاستراتيجية المؤثرة في مسارات التداخل المصلحي العراقي – الايراني

Overlapping strategic challenges affecting the paths of Iraqi-Iranian interests

م.د. يونس مؤيد يونس الدباغ

جامعة الموصل /كلية العلوم السياسية

Dr. YOUNUS MUAYAD YOUNUS ALDABAGH

University of Mosul / College of Political Science

younis1986mmyy@uomosul.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

استدامة العلاقات بين الدول وفقًا لمصالحهم القومية العليا تساهم فيها مجموعة من العوامل الايجابية البناءة ما يجعل التداخل المصلحي المتعدد بين الدول متشابك لكن هذا التشابك يمكن ان يصابه تحديات ما يقود الى توتر في العلاقات، وهذه التحديات نابعة من طريقة تفكير منفذي السياسة في الدول، وكيفية التنفيذ، وطبيعة نظرة كل دولة اتجاه الاخرى لاسيما عندما يكون لدى الدولة مشروع امبراطوري اقليمي توسعي تحاول السيطرة على المجالات الحيوية المباشرة التي تعدها عمقها الاستراتيجي، فضلًا عن هذه العلاقات تؤثر فيها مزاجية الشعوب ونظرتها للدولة الراغبة في السيطرة وهذا ما يحدث في التداخل المصلحي العراقي الايراني.

الكلمات المفتاحية: "التداخل المصلحي"، "النزعة التاريخانية"، "الرغبة الشعبية"، "العراق"، "ايران"

Abstract

The sustainability of relations between countries according to their higher national interests contributes to a group of positive and constructive factors, which makes the multiple intertwined interests between countries intertwined, but this intertwining can be challenged, which leads to tension in relations, These challenges stem from the way of thinking of policy implementers in countries, how to implement it, and the nature of each country's view towards the other, especially when the state has an expansionist regional imperial project. It is trying to control the direct vital areas that it considers its strategic depth, in addition to these relations that affect the mood of the people and their view of the state wishing to control, and this is what happens in the Iraqi-Iranian interest overlap.

key words: "Interest overlap", "historicism", "popular desire", "Iraq"," Iran".

المقدمة

بعد ان كانت العلاقة بين العراق وايران هي علاقة حرب وعداوة قبل عام 2003، تحولت هذه العلاقة الى علاقة وفاق بعد ازالة النظام السياسي العراقي الحاكم قبل عام 2003 من قبل الولايات المتحدة وحلفائها، الأمر الذي جعل بعض الباحثين يوصف العلاقة بين العراق وايران وفقاً للمصالح بين الطرفين بانها علاقة شراكة استراتيجية، في حين يوصف البعض الاخر هذه العلاقة بانها علاقة تحالف استراتيجي على عد الطرفين يسعون الى حماية أمن بعضهم البعض ضد التهديدات الخارجية، وهذه العلاقة قادت الى تشابك مصلحي في مستويات مختلفة، وهذا الاشتباك المصلحي لايسير على الدوام بوتيرة واحدة؛ لوجود عوائق استراتيجية تعكر صفو هذا الاشتباك المصلحي، منها قائمة على التطلعات التاريخية القومية الخاصة بالدولة الايرانية ورغبتها في الظهور بمظهر القوى التي سلب منها حقًا قديمًا طامحة في استردادها، في ظل وجود مرجعيات دينية ولهم اتباع وهذا يؤثر في مفهوم القوة للدولتين، مع وجود دولة راعية للنظام الديمقراطي في العراق بعد عام 2003 وراغبة في جعل العراق حليف ضمن محورها الاستراتيجي الخاص في الشرق الاوسط، مع وجود متغير دخل معادلة التنافس بين الدول الا وهو المياه في ظل الاحتباس الحراري العالمي، ووجود فواعل من دون الدولة مدعومة من قبل قوى خارجية لتحقيق وضمان امنها القومي، وكل ما ذكر من تحديات تؤثر في الذاكرة الجمعية والرغبة الشعبية الطامحة الى عدم الخضوع لقوى خارجية وجعل بناء الدولة العراقية المدنية هدفهم الاسمى، هذه التحديات ترسم فرض امر واقع في الفكر الشعبي العراقي الذي يرفض الخضوع لأية قوى خارجية تتحكم في مصيره وان كانت هناك روابط مشتركة بين الطرفين العراقي والايراني.

اهمية البحث: تشخيص اهم العوائق الاستراتيجية التي تؤثر في مسارات الاشتباك المصلحي العراقي الايراني، الذي يقود الى وضوح الرؤية لمنفذ القرار السياسي في كلتا الدولتين لتجاوزها دون تعكير صفو تلك العلاقة.

اشكالية البحث: تحاول الدولتين العراقية والايرانية الحفاظ على مستوى العلاقة بينهما؛ لوجود مصالح غائرة في العمق؛ نتيجة الاعتماد المصلحي المتبادل بينهما الذي يعتمد عليه أمنهما القومي، الا ان هناك عوائق استراتيجية تحاول شرخ تلك العلاقة الاستراتيجية، يحاول البحث الاجابة عن التساؤلات الآتية:

- ما النزعة التارخانية – القومية المؤثرة في الاشتباك المصلحي العراقي الايراني؟.
- هل للتزاحم المرجعي وصراع المكانة الدينية اثر على التداخل المصلحي؟.

- ما تأثير الولايات المتحدة الامريكية والفواعل المسلحة العراقية دون الدولة اداة توتر في الاشتباك المصلحي العراقي – الايراني؟.
- هل من الممكن ان تؤثر قضية المياه على العلاقة الاستراتيجية بين البلدين؟.
- هل من الممكن ان يتحول المزاج الشعبي والرغبة الشعبية في بناء دولة القانون الى ورقة ضغط لتخفيف الاشتباك المصلحي؟.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها ان العوائق الاستراتيجية المؤثرة في مسارات الاشتباك المصلحي لاتؤدي الى التحول من الشراكة الى العداء بل تعمل على مراجعة داخلية، واعادة تموضع في كلا الدولتين للعمل وفق مصالح الدولتين والشعوب؛ لاستمرار العلاقة الاستراتيجية.

منهج البحث: تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي بما يتضمنه من مقتربات تاريخية، ووصفية تحليلية فضلًا عن توظيف المقترب المستقبلي لما ستؤول اليه العلاقة اذا استمرت العوائق في عملها.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث الى خمس محاور فضلاً عن مقدمة وخاتمة تضمنت اهم الاستنتاجات والتوصيات، فخص الاول بالنزعة التارخانية – الدينية لإنشاء الامبراطورية الايرانية، ودرس الثاني التزاحم المرجعي وصراع المكانة الدينية، وشرح الثالث الولايات المتحدة الامريكية والفواعل المسلحة العراقية في معادلة الاشتباك المصلحي العراقي– الايراني، وعرض الرابع المياه قضية أمن قومي وسلاح استراتيجي، وتناول الخامس الرغبة الشعبية لتحقيق المصلحة الوطنية العراقية وبناء دولة القانون.

المحور الاول: النزعة التارخانية – الدينية لإنشاء الامبراطورية الايرانية

يعد العامل التاريخي من العوامل المهمة في الاستراتيجية الايرانية ومنطلق لرؤية دورها المستقبلي الاقليمي والعالمي الذي يتلاءم مع المرتكز الجغرافي؛ لتستفاد منه القيادة الايرانية في تفسير طبيعة فهمها للماضي، وتعبئة جيل الحاضر وطنياً وفكرياً للانطلاق صوب المستقبل، فالدولة الايرانية التي برزت قبل 12 قرناً من ظهور الاسلام فرضت سيطرتها على مناطق شاسعة شرقاً وغرباً، فانطلقت نحو التوسع الخارجي، والتعامل الفوقي مع الانظمة العربية بحكم كونها امبراطورية، عبر اجتياز البوابة الاولى العراق ودول الخليج العربية[1].

ونمى لدى صانع القرار الايراني الجيوبولتيك الشيعي الفكر السياسي التوسعي اين ما تقف المصالح الايرانية وفقًا للمجال الحيوي الخاص بها للسيطرة على الارض اينما كان، وتكوين مصدات جغرافية خارجية، وربطها مع الدولة المركزية؛ لتكون ايران دولة قلب المجال الحيوي، والمجتمعات الشيعية الاخرى

بمنزلة الاطراف، وهذا التوجه الفكري مستمد من: **اولاً:** نظرية المهدي العالمية– احد العناصر الحاسمة للهوية القومية الايرانية والتي ظهرت على اثرها ولاية الفقيه–، **ثانياً:** نظرية ام القرى الشيعية–ايران دولة المقر للحكم والمرجعية الروحية الاسلامية لتصبح قم العاصمة الروحية للعالم الاسلامي–[2].

ومنذ اللحظات الاولى لانتصار الثورة الايرانية عام 1979 تبنى قائد الثورة روح الله الخميني البعد التطبيقي لمفهوم تصدير ولاية الفقيه بصيغته الاممية تحت شعار الدولة الاسلامية العالمية التي تمتد رقعتها الجغرافية من جاكرتا الى الدار البيضاء، وهذه رغبة في استعادة الحلم الامبراطوري، وانعكاس للفكر الايراني المعاصر الذي وجه ثورتها الاسلامية ونظامها السياسي، اذ تعمل على استدعاء التاريخ والجغرافية بشكل متكرر وممنهج ويظهر في هذا الجانب البعد القومي عبر الحديث عن حدود الدولة الساسانية الذي كتب الفتح الاسلامي العربي اخر صفحاتها في القرن السابع الميلادي، لذلك تروج الماكينة الاعلامية الايرانية ان العراق كان ضمن الامبراطورية الفارسية وان العراق ضمن الأمن القومي الايراني[3].

وارتبطًا بما سبق ادى العامل المذهبي دورًا مهمًا في رسم وتوجيه السياسة الخارجية الايرانية اتجاه محيطها القريب أي الدائرة الاسلامية ثم محيطها البعيد العالمي[4]، كما ورد في دستورها لعام 1979 المادة 152 "الدفاع عن حقوق جميع المسلمين" والمادة 154 " دعم النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في أي نقطة في العالم"[5].

وهذا العامل المذهبي وظف على مراحل: **الاولى:** لتصدير الثورة كان المذهب الشيعي يشكل قاعدة ايديولوجية عالمية عبر شعار كل ارض كربلاء وكل يوم عاشوراء، **الثانية:** ظهر المذهب الشيعي للتأثير في المجتمعات الشيعية، **الثالثة:** مع تولي الشيعة مقاليد السلطة جرى تحفيزهم لإقامة حكم مشابه للحكم الايراني، ولإعادة استدعاء الجانب الايديولوجي للثقافة الايرانية، وهذه احدى جوانب قوتها الناعمة وهي نقطة ضعف لها؛ لأنها عندما تستفيد من المذهب الشيعي تكون في مواجهة العالم الاسلامي، اما عندما تستفيد من الثقافة الفارسية تكون في خطر المواجهة والاصطدام مع باقي العالم الشيعي، وقسم كبير من العراقيين لايثقون بإيران، ولايوافقون على نمط الحكم الايراني[6].

إن المشروع الإيراني هو جزء من الرؤية الإيرانية لدورها في المنطقة والذي ينطلق من رؤية سياسية وفكرية وثقافية، يأتي هذا المشروع من منظور توسعي للسيطرة على المنطقة لتكون الدولة الإقليمية

العظمى، لذلك تستثمر عامل الضعف العربي الذي شكل خطوة استراتيجية محفزة لزيادة تأثيرها في المنطقة[7].

المحور الثاني: التزاحم المرجعي وصراع المكانة الدينية

يطلق على مكان الدراسة اسم الحوزة، واهم حوزتين هما النجف العراقية وقم الايرانية بعدهما مركز ثقل الشيعة عبر التاريخ، وعلى الرغم من ان حوزة قم اسبق في نشأتها من حوزة النجف الا انها لم تبقى على ازدهارها، في حين حوزة النجف ورثت مكاناً وسكاناً؛ نتيجة نشؤها في مدينة النجف مرقد الامام علي عليه السلام اواخر القرن الثاني الهجري، وكانت بذرتها الاولى عندما هاجر اليها الشيخ محمد بن الحسن الطوسي الذي جعلها عاصمة التشيع عام 448هـ، ومنذ ذك التاريخ اصحبت معقل العلماء، وزعماء الدين، ومراجع التقليد عند المسلمين الشيعة[8]. ما جعلها حوزة[9] دينية.

وللحوزة موقع استراتيجي داخل النظام السياسيّ الإيراني، لذلك اراد قائد الثورة الاسلامية روح الله الخميني إزالة المساحة الفاصلة بين الحوزة والنظام السياسي؛ كونه نظام شرعي وخارج من رحم الحوزة، ويمثل الإمام الغائب، أي إن قائد الثورة الاسلامية ارتأى إلغاء تلك الاستقلالية التاريخية بعدها لازمًا من لوازم شرعية النظام الجديد[10].

وان اقتران الثورة الاسلامية في ايران بالهوية الفارسية لم يمنحها الجاذبية التي تبحث عنها لتقرن فعلها الاستراتيجي في الخارج بالتأثير الذي تتبناه مالم يكن مصاحب فرضه بالقوة في بعض الاحيان؛ هذا التوجه الايديولوجي–الديني القومي– يواجه عوائق منها المنافسة في مناطق النفوذ الذي يصل الى التعارض مع مرجعية النجف الاشرف، ويجعل منها طرفاً غير مرحب بها في الداخل العراقي[11]، ومرد ذلك الى التزاحم الحاصل بين مرجعية النجف وقم وفق دلالات ثلاثة: التشابه والاختلاف بين المرجعتين، ومساحات النفوذ، وما تمتلك كل منهما من أدوات ووسائل، تتبع مرجعية النجف، من أن دورها يعتمد على النصح والإرشاد فيما يتعلق بالعراق بشكل مميز، دون بقية الدول التي يوجد فيها مسلمون شيعة، على عكس مرجعية قم تعمل على إيجاد نفوذ وحضور في البيئة الاقليمية ككل، اما مساحات النفوذ مرجعية النجف تعتمد مبدأ مسافة التوجيه، أي الابتعاد عن الدخول في تفاصيل قضايا الشأن العام. أما مرجعية قم، فإنها تعمل ضمن مبدأ الحضور في تفاصيل تلك القضايا انطلاقاً من مبدأ ولاية الفقيه على عموم المسلمين الذي تعتقد به، وحين نبحث عن مظاهر الصراع الديني والسياسي بينهما وأدواته، مرجعية النجف قيدت مجال صراعها مع مرجعية قم في العراق فقط، دون بقية المناطق؛ لخصوصية حوزة النجف، ومكانتها الرمزية والدينية بالنسبة

لعموم المسلمين الشيعة، إلى جانب قوة حضور العراق في التاريخ الشيعي والإسلامي بشكل عام، ولهذا تتعامل مع بقية الوجود الإسلامي الشيعي بالدول الأخرى من منطلق روحي وديني؛ لأنها ترى أن لتلك المجتمعات سياقها المحلي والوطني، ومن الضروري مراعاة تلك الخصوصية، لذلك نجد أن مرجعية النجف لم تنتج رأيًا أو توجيهًا سياسيًا يتعلق بالأزمات التي ظهرت في تلك المجتمعات، على عكس مرجعية قم المعتقدة بولاية الفقيه في إيران التي سعت إلى تكوين وجود اجتماعي يوالي الولي الفقيه والتوجه نحو انتاج رأي سياسي في ازمات البيئة الاستراتيجية اقليميًا وعالميًا[12].

لذلك تحاول إيران جاهدة جعل مرجعيتي قم والنجف تحت نظام ولاية الفقيه؛ او جعل مرجعية قم مرجعية مركزية في العالم؛ لضمان تبعية العراق لها سياسياً ودينياً، وضمان مصالحها وطموحاتها الإمبراطورية في المنطقة عبر مكانة العراق الدينية والجيوسياسية، وظل هذا الأمر غير مؤاتي لها، لأن الخط الديني والسياسي لمرجعية النجف مستقل عنها مالياً وفقهياً، فإيران تبحث عن مركزية القرار الديني والسياسي، ويبدو أن هذا الأمر عصي عليها، وقد تبقى وتستمر صعوبة ذلك لما بعد المرجع الديني اية الله علي السيستاني، رغم التحضيرات الإيرانية والتخطيط والعمل مع الدوائر المؤثرة التي يمكن أن تساهم في اختيار مرجع مستقبلي منذ سنوات لمحاولة التأثير أو السيطرة عليه[13].

المحور الثالث: الولايات المتحدة الامريكية والفواعل المسلحة العراقية في معادلة الاشتباك المصلحي العراقي–الايراني

على الرغم من التقاء المصالح الامريكية والايرانية في تغيير النظام السياسي العراقي عام 2003، الا ان ايران كانت على دراية تامة بالاستراتيجية الامريكية الساعية الى تغيير البيئة الاقليمية الشرق اوسطية بدءًا من العراق ثم تتوالى تلك التغييرات على بقية الدول التي لاتسير وفق الرؤية الامريكية للعالم؛ لذلك تخشى ايران بصورة مستمرة من قيام الولايات المتحدة استخدام العراق للإضرار بمصالحها، ودعم الحركات والجماعات المعارضة لنظامها، ودفعهم القيام بعمليات عسكرية داخل اراضيها، فضلاً عن قيام القوات الأمريكية ببناء قواعدها في المناطق الاستراتيجية العراقية لمنع اكتمال الطريق الاستراتيجي لإيران الذي يمر عبر العراق إلى سوريا والى لبنان، وهذا ما يُهدد النفوذ الإيراني اقليميًا بشكل كبير، إذ تحاول الإدارة الأمريكية فرض واقع سياسي وعسكري جديد في العراق بعد الانتهاء من تحرير الاراضي العراقية من عصابات داعش الارهابية؛ لعدم السماح لإيران بالاستفراد بالعراق، لاسيما هناك كتل سياسية تؤيد التواجد الأمريكي وتعده ضرورة استراتيجية، وتخفيف وطأة النفوذ الإيراني، فالاستراتيجية الأمريكية في العراق تقوم

على تفكيك النفوذ الإيراني بشكل تدريجي، كخيار استراتيجي أفضل من المواجهة العسكرية الذي سيؤدي الى انهيار الاستقرار الهش الموجود في العراق[14].

وتشكل استراتيجية الضغوط المصحوبة بالعقوبات احد اسس الاحتواء التي تعتمدها الولايات المتحدة كعقيدة مركزية في سلوكها الاستراتيجي، وهذا ما تفعله مع ايران لإضعافها والحفاظ على التوازن الاقليمي، وعدم السماح لها بان تتفوق استراتيجيًا ليمنحها القدرة على تشكيل النظام الاقليمي[15]، وحدد الرئيس الامريكي السابق دونالد ترامب عام 2017 طبيعة التعامل مع إيران وفق مواجهة ايران المخلة بالأمن الاقليمي في منطقة الشرق الأوسط عبر تفكيك الشبكات التي تدعمها، وإعادة النظر في الاتفاق النووي مع إيران و إلغاءه بشكل كامل، ومعالجة مسألة انتشار الصواريخ الباليستية[16]، الامر الذي ادى الى تزايد المعضلة الأمنية بين الطرفين، وسعي كل منهما الى البقاء عبر اسبقية الأمن[17]، ونتيجة لذلك تحول العراق الى ساحة لتصفية الحسابات بين الولايات المتحدة وايران لاسيما بعد ان سلكت كلتا الدولتين مسلكًا عسكريًا في استهداف مصالح الدولة الاخرى على الارض العراقية لأجل الضغوط المتبادلة[18].

وبالمحصلة النهائية العراق واجه خيارين صعبين للغاية يتعلقان بالمصلحة الوطنية العليا هما الالتزام بالعقوبات الامريكية وفقدان الشراكة مع ايران، او عدم الالتزام بالعقوبات الامريكية وفقدان الشراكة مع الولايات المتحدة، وكانت للعقوبات الامريكية على ايران ضرر للاشتباك المصلحي العراقي الايراني؛ لأنه في حالة رفض العراق العقوبات الاقتصادية يعني وقوع العراق تحت طائلة العقوبات الامريكية منها تجميد الاموال العراقية في المصارف الامريكية لاسيما وهو رابع اكبر دولة عربية مستثمرة في سندات الخزانة الامريكية والتي بلغت 32,7 مليار دولار نهاية عام 2019، مع رفع الحماية عن الاموال العراقية في الخارج بما يجعلها عرضة للدائنين الذين كسبوا قضاياهم بالحصول على استحقاقاتهم، وتمتد العقوبات على تدفقات الدولار الناجم عن بيع النفط العراقي، وما يترتب على ذلك من انهيار سعر صرف الدينار العراقي[19].

والعقوبات الامريكية على ايران تقوض التعاملات التجارية والاستثمارية بين ايران والعراق؛ لتعرض الودائع العراقية في المصارف الايرانية الى خسائر كبيرة؛ نتيجة التدهور الحاد في سعر صرف العملة الايرانية المرتبطة بالعقوبات الامريكية، وتراجع السياحة الدينية في العراق مقابل زيادة السياح والوفود العراقية الى ايران لأغراض العلاج والترفيه، وزيادة العمالة الايرانية بحثاً عن فرص العمل، وفي حالة عدم تمديد الاستثناء الممنوح للعراق من العقوبات الاقتصادية فيما يخص استيراد الكهرباء والغاز الايراني سيفضي الى انخفاض تجهيز الطاقة الكهربائية المنتجة في العراق والمقابل زعزعة الامن الداخلي العراقي؛ لتجدد الاحتجاجات الشعبية ازاء نقص الخدمات[20].

وتسعى الادارات الامريكية منذ العام 2003 لترتيب اوضاع العراق؛ كونها الراعية الحقيقي للنظام السياسي العراقي، فهي لا ترغب في فشل تلك التجربة لما له من انعكاسات سلبية على مصالحها في منطقة الشرق الأوسط على الرغم من الاخفاقات التي واجهتها، وهو ما يبرز في ترتيبات الإدارة الأمريكية عبر اللقاء الذي تعقده اللجنة المشتركة الأمريكية –العراقية لإبقاء القوات الأمريكية وزيادة أعدادها، والتعاون الأمني والاستخباراتي، وتأهيل الأجهزة الأمنية العراقية،[21].

وأهمية الحوار الاستراتيجي واستكماله بين الولايات المتحدة والعراق، يكمن في سياق تحديد مستقبل الشراكة، وهذا ما سيواجه حرج للقوى الضاغطة الداعية الى الانسحاب الكامل للقوات الأمريكية وتجريدها من حصانتها من المحاكمة، بموجب القوانين المحلية، في الوقت الذي تتزامن هذه المحادثات مع استمرار الفساد المستشري في الدولة العراقية من جهة، والصعوبات الكبيرة التي يواجها الاقتصاد الإيراني، الذي لم يعد باستطاعتها الاستمرار بدعم الأحزاب والمجاميع القريبة منها، ما سيدفع النظام العراقي، المتعثر اقتصاديًا واجتماعيًا أن يكون أكثر تفهماً للنصائح الأمريكية منه للنصائح الإيرانية، وهذا ما سيدفع بالعراق بالبعد نسبيًا عن مدار إيران[22].

بالمقابل تعمل ايران وفقاً للقوة الناعمة لبناء نفوذها الاقليمي، وما ان جاء عام 2003 حتى عد ذلك نصراً استراتيجياً لها عبر ازالة الولايات المتحدة خصم وتهديد لايران في غربها، واستطاعت ايران تحييد العراق واستمالته عبر دعم القوى والتيارات العراقية والمجاميع المسلحة التي كانت معارضة للنظام، والامساك بالسلطة[23]؛ لتشكل مصدر ضغط، فكلما زادت قوة المجاميع المسلحة غير الحكومية ضعفت الدولة العراقية، وكلما تكتسب مجموعة جهادية حضورًا جماهيريًا ليكون حزبًا سياسيًا قابل للحياة تقوم بالعمل على استبدال الحزب عبر انشاء مجموعات جهادية جديدة، وفق استراتيجية التشظي[24].

وما ان تشكل هيئة الحشد الشعبي بناًء على فتوى اية الله العظمى السيد علي السيستاني (دام ظله) عام 2014 ردًا على سيطرة عصابات داعش الارهابي على بعض الاراضي العراقية؛ اضحت بعض المجاميع المسلحة المنضوية تحت مظلته معضلة وتحدي للدولة العراقية من وجهة النظر الامريكية؛ لكون تلك الفواعل جهات قوية لها وزن وفعل في الدولة العراقية عبر قواتها العسكرية، واقتصادها المستقل، والأكثر من ذلك بدأت تدخل في مواجهة مباشرة مع الدولة العراقية، في إطار صراع الدولة واللادولة، لتدخل العلاقات بين الطرفين في إطار حسابات سياسية معقدة، تنعكس بصورة سلبية كبيرة على الواقع الدبلوماسي والسياسي في العراق[25].

عملت إيران على استمالة بعض الفصائل المسلحة المنضوية من وجهة النظر الامريكية تحت هيئة الحشد الشعبي المقدس لخدمة أهدافها الخاصة على الساحتين الداخلية والخارجية، وهو ما تعزز في ضوء التقارير الغربية التي لا تستبعد استخدام اسم هيئة الحشد الشعبي المقدس في سياق الخطوات التصعيدية، وأن بعض فصائل الأكثر قربًا من إيران تقوم بحالة عصيان للقرار الحكومي وهو ليس بالأمر الطبيعي؛ كونها لابد ان تكون تحت امرة القائد العام للقوات المسلحة العراقية[26].

وبعد اغتيال قادة النصر الشهيدان قائد الحرس الثوري الايراني السابق قاسم سليماني، ونائب رئيس هيئة الحشد الشعبي السابق ابو مهدي المهندس اضحت هناك مراجعة في ايران للرد على ذلك نحو التحول الشبكي، وظهور خلايا عراقية مسلحة ترتبط بالمجاميع المسلحة القديمة، الامر الذي ادى الى انشاء توترات مجتمعية بشأن هذه المجاميع المسلحة[27]، اذ ضاعفت المجاميع المسلحة هجماتها على المواقع الأمريكية في العراق؛ لزيادة الضغط على الولايات المتحدة منذ النصف الأول من عام 2020 فصاعدًا، اذ تم تشكيل ما لا يقل 15 جماعة مسلحة، وهذا الصراع الذي اتخذ من ارض العراق حرب بالوكالة بين طرفين قويين ومكانًا لتصفية الحسابات جعل من ذلك تهديد لأمن العراق وشعبه وهو ما يعيه المواطنين العراقيين ويضمرون الحقد والعداء لكتلا الدولتين[28].

المحور الرابع: المياه قضية أمن قومي وسلاح استراتيجي

يعد الأمن المائي أحد أهم محاور الأمن القومي لأي دولة، وتبرز أهمية الأمن المائي بوصفه من الموضوعات الاستراتيجية ذات العلاقة بالأمن الوطني والأمن القومي، لاسيما وأنه يمس وجود وحياه شعوبها وكيانها وسيادتها، ولأن المياه تعد أكثر الموارد الأساسية تجاوزا للحدود، فإن الدول تتسابق فيما بينها لتأمين قدر كافي من المياه لضمان الاستمرار بخططها التنموية[29].

شهدت البيئات الجغرافية في الشرق الاوسط داخليًا وخارجيًا تحولًا جذريًا في الصراع من اجل السيطرة عليها وهذا لايشمل المناطق النفطية فقط، بل مناطق المياه العذبة؛ نتيجة ارتفاع معدلات النمو السكاني، وزيادة نسبة الطلب، وسوء الادارة، والسيطرة على منابع المياه، ما غير استراتيجية كثير من الدول نحو مزيد من الاستثمارات للممرات المائية الحدودية المشتركة[30].

ان محاولة تحليل الظاهرة الصراعية فيما يخص الموارد المائية يظهر ان هذا الصراع ذو طبيعة ثلاثية الابعاد وهي: **الاول:** الحاجة والمصلحة تمثل انعكاس تصورات الاطراف للموقف الذي تود اتخاذه أي التعاون او الصراع، **الثاني:** مرتبط بالقوة أي وضع الدول المتشاركة في المورد المائي الذي يتيح لقوى المنبع

مزايا افضل من دول المصب، **الثالث:** القوة الهجومية التي تسمح بفرض الارادة على الاطراف الاخرى المنافسة ما يمكنها من التحكم في سلوكهم ازاء مسائل المياه؛ لان المياه اصبحت جزء لايتجزء من الأمن القومي؛ لكونه غنيمة استراتيجية، واداة مساومة، وسلاح سياسي ذات تأثير قوي على توازن القوى[31].

ان المياه الدولية المارة بالعراق عرضة لابتزاز دول الجوار الاقليمية –تركيا، ايران– في ظل أن 90% من منابع الأنهار التي تجري في العراق تأتي من خارج أراضيه لاسيما لاتوجد معاهدات نهائية لتقاسم حصص المياه بل توجد اتفاقات هشة وبرتوكولات تشير الى روافد المياه الحدودية[32].

وأدت ندرة المياه إلى تفاقم احدى مشاكل العراق الداخلية؛ نتيجة تأثر العراق بالاحتباس الحراري وقلة الكميات المائية المتساقطة في ظل غياب السلطة المركزية، وسيادة القانون الأمر الذي افضى الى زيادة ونمو العشائرية في المجتمع العراقي، إذ تم توحيد خطوط القبائل والعشائر وتعزيز تماسكها بعد العام 2003 كطريقة لحماية أنفسهم والدفاع عنها، وكان أحد مصادر هذا الصراع ندرة المياه التي حولت الصراعات الكامنة الأساسية إلى صراعات واضحة بين مختلف القبائل والعشائر مع اتجاه الحكومة العراقية الى اتخاذ تدابير لمعالجة مشكلة المياه وهي منع زراعة المحاصيل الزراعية المستهلكة للمياه ما يؤدي الى الاضرار بمدخولات المزارعين العراقيين وهم الجزء الرئيس من هذه العشائر[33].

وتعد ايران شح المياه على طول حدودها مع العراق مسألة امن قومي، ويمكن ان تستخدم المياه كسلاح للسيطرة على الفصائل والجماعات السياسية العراقية، على سبيل المثال سيطرة على نهر الزاب الصغير؛ ردًا على قرار رئيس حكومة اقليم كوردستان –العراق السابق مسعود البرزاني السعي الى الانفصال عن العراق مستقبلًا، وما لذلك من ارتدادات انعكاسية على اقليم كوردستان الايراني، فضلاً عن حاجة المناطق الجنوبية الشيعية الى المياه لزراعة الارز ما قد يضطر الى جلب المياه من المنطقة الكوردية[34]، على الرغم من ان ايران تسعى الى استخدام المياه كقضية أمن قومي، ولكن هي فعلًا في ازمة نتاج أسباب عدة هي[35]:

1– عوامل جغرافية: لوقوعها في مناطق جافة وشبه جافة، وانه من بين 40 نوعًا من الاضرار الطبيعية التي تحدث في البلدان النامية؛ نتيجة عدم سقوط الامطار فان 31 حالة منها يحدث في ايران، ونمط الاستهلاك المرتبط بالسكان الايرانيين المتزايد سنويًا، واتجاهات التنمية غير المتوازية بين الاقاليم الى زيادة عمليات الانتقال الداخلية بين الاقاليم، فضلًا عن طريقة الزراعة البدائية، والاعتماد الاقتصادي المفرط على الزراعة في ظل الاقتصاد المقاوم.

2- سياسات غير رشيدة: تحتل إيران المرتبة الـ 131 عالميًا بإدارة الموارد المائية، وفقًا للتقارير الدولية؛ نتيجة التوسع في بناء السدود، والاستغلال المفرط لموارد المياه الجوفية عبر استخدام مضخات عالية الطاقة، كما يعد قطاعها الزراعي مستهلكًا الأكبر لموارد البلاد المائية لاعتمادها على طرق الري القديمة.

3- البعد السياسي: تسيس ملف المياه فالنظام الايراني لديه انحياز سياسي واجتماعي ضد الاقليات العرقية والدينية عبر اضعافهم وتحويل مجاري الانهار ما اضر النظام البيئي لإيران مثل كارثة سد جتوند ومياه نهر كارون، والتركيز على تحقيق الاكتفاء الذاتي لخمس محاصيل استراتيجية القمح والرز والسكر والبذور الزيتية والقطن ما استنزف المياه الايرانية[36].

صاعدت الأزمة المائية بين العراق وإيران عندما بدأ شح المياه يؤثر على نمط الحياة في العديد من الأقاليم الإيرانية، ومن ثم سعت ايران إلى إنشاء سدود على روافد نهر دجلة الذي كان يسير المياه تلقائياً إلى العراق؛ بسبب انبساط الأرض فيها، وهو ما أثر سلباً على تدفقات المياه إلى المحافظات العراقية من روافد النهر، فضلًا عن التأثير الكبير الناتج عن تحويل مسار نهر الكارون إلى داخل إيران بعد أن كان يصب في شط العرب، الذي يعد ملتقى نهري دجلة والفرات، الأمر الذي أدى إلى انخفاض منسوب نهر دجلة في العراق، وجفاف أغلب أهوار الجنوب، وتعرض ديالي والبصرة لنقص شديد في المياه[37]، وازمة المیا بين البلدين التي بدأت عام 2011، ومن المتوقع أن تتفاقم بحلول عام 2036[38].

المحور الخامس: الرغبة الشعبية لتحقيق المصلحة الوطنية العراقية وبناء دولة القانون

المصلحة الوطنية مصطلح استراتيجي وهو نقطة البداية لتحديد الاهداف الوطنية للدولة، وهي بأبسط معانيها حاجات ورغبات الدولة، ويمكن تعريفها بانها جميع العوامل التي تساهم في أمن الدولة، ورخائها، ورفاهيتها، وهذا العوامل تكون مادية ملموسة – تمتع الدولة بحدود آمنة ومحمية او غير مادية –القيم باختلافها–ولكل دولة منظورها الخاص بالمصلحة الوطنية، وتحقيق المصلحة ليست حكراً على صناع القرار التنفيذين بل تقع على عاتق الشعب في حالة كان السياسيين يسعون الى مصالحهم الخاصة بعيدًا عن المصلحة الوطنية العليا[39].

العراق على الرغم من تمتعه بنظام ديمقراطي؛ إلا أن هذا النظام يعاني من الهشاشة؛ نتيجة انتشار الفساد، وهيمنة سلطوية الكتل والأحزاب السياسية القائمة على المحاصصة الدينية والقبلية والمناطقية، وهو ما يفقد النظام قدرته على ممارسة ديناميكية التغيير الداخلي كما هو معروف في النظم الديمقراطية، وهذا ادى الى تغييب المصلحة الوطنية العليا، وخدمة المصالح الاقليمية والدولية.

والتحديات التي تعرض لها العراق منذ العام 2003 ناتجة عن سياسات اقليمية ودولية تتبنى اهدافاً تتعارض مع الاهداف العراقية، ولاتنسجم وتطلعات ومصالح الشعب العراقي، واضرت باستقراره، وعلو مصالح الدول الاقليمية يعني استمرار عدم الاستقرار العراقي، واحباط العملية السياسية، والتجربة الديمقراطية[40].

هذه الحالة دفعت باتجاه القيام باحتجاجات متفاوت في فترات زمنية متعاقبة وكانت اخرها واشدها عام 2019 انعكاسًا لحالة السخط العامة لدى الشعب العراقي بكافة طوائفه وتمايزاته على النخبة الحاكمة لبلورة الحس الوطني، وتجاوزه لحاجز الطائفة؛ نتيجة لتغييب إدارة الدولة العراقية طيلة ستة عشر عاما، ووقوع السلطة والموارد تحت سيطرة الأحزاب السياسية التي جاءت منذ عام 2003 واستمرت لحد يومنا هذا، وكما أن نظام المحاصصة الطائفية كان مخيبا لطموحاتهم، ومخالفا لارتباطهم بتراب بلدهم وقدسية هويتهم[41]، لذلك جاءت هذه الاحتجاجات مفاجئة في قوتها الشعبية لتساهم في تشكيل حس الوطنية العراقية وسردية عدالة اجتماعية وطنية لتعمل على اعادة ترتيب خطوط المواجهة في الصراع السياسي في العراق بين هويات فرعية قبلية اثنو–دينية الى اخرى وطنية بين المجتمع والسلطة متمحورة حول هموم حداثوية ترتبط بعلاقة كل منهما بمصادر الثروة والنفوذ والقرار، وساهمت في سلب حركات الاسلام السياسي المهيمنة على السلطة اسلحتها التعبوية التقليدية عبر دعاوى تمثيل مكوناتهم وحماية مصالحهم ضد الخصوم المكونات الاخرين[42].

وافرزت هذه الاحتجاجات عصفًا نوعيًا يهيئ مسرح الاحداث في المديين القريب والمتوسط لتطور سياسي للبلد وفقًا لديناميات اكثر قربًا من مفاهيم المواطنة والديمقراطية التي رغب الشعب بها، وهذا لايعني الطريق سهل الى ذلك، وان شعار استعادة وطن وبناء دولة اصبح حاجة جمعية وليس مطلب هوياتي مؤقت، فضلًا عن اعادة تشكيل اساسي لمفهوم القدسية فالمقدس الجديد يكون حق الفرد العراقي في حياة كريمة ومنصفة في مواجهة للاوليغارشية الزبائنية الفاقد للشرعية واستبعادهم امر حتمي يتطلب مزيد من الوقت، في ظل التفكير الجمعي الجديد انه لايمكن العيش بالطريقة السابقة التي بدأت منذ عام 2003[43].

هذا الخطاب الاحتجاجي الجديد الذي حدث ومن الممكن ان يولد في اية لحظة زمنية يرفض التدخل الخارجي بالسياسة العراقية صادماً للنخب الحاكمة لأن هذه المطالبات تخرج من جيل الشباب في مناطق عراقية تعدها ايران مجالها الحيوي الخاص والمقفل الأمر الذي يؤثر في مشروع الامبراطوري الاقليمي العالمي، وأثر بشكل كبير على صورة القوى السياسية العراقية التي استخدمت العنف في ردة فعلها للمحافظة على النظام السياسي الذي تسيطر عليه لإسكات المؤثرين في هذه الاحتجاجات، سواء أكانوا صحفيين أم ناشطين[44]، اذ استُخدم في هذه التظاهرات الرصاص الحي، وخراطيم المياه، وقنابل الغاز

المسيل للدموع، وهو ما أدى إلى مقتل حوالي 106، وإصابة 6000، وفقًا لإحصاءات المفوضية العليا لحقوق الإنسان العراقية[45].

ومن نتائج الاحتجاجات لعام 2019 ايضًا هي الانتخابات المبكرة لعام 2021 في ظل بيئة مغايرة لبيئة الانتخابات السابقة منذ عام 2003، هذا المتغير يكشف حجم التذمر والسخط الشعبي الذي وضح تعاظم النفوذ الايراني عبر تنامي المجاميع السياسية على حساب مصلحة الوطنية، ورفض الشعب العراقي الوصاية الايرانية، ونمو وادراك ووعي المواطن العراقي بابرز المخاطر التي تواجه دولته، هذا بمجمله دافع لتغيير الحالة المزاجية للناخبين وتصويتهم لغير صالح القوى السياسية التي جاءت منذ عام 2003[46].

لذلك يواجه صناع القرار في العراق لإدامة العلاقة الدافئة مع ايران، وفي الوقت نفسه تواجه إيران تحديات غير محسوبة في تنفيذ المشروع التوسعي الإقليمي في دائرة دول المجال الحيوي الأول القريبة جغرافيًا، إذ تحول أحد أهم مرتكزات مشروعها الإقليمي، المتمثل في الخريطة المذهبية السكانية والطبقات الفقيرة والشبابية العريضة، التي طالما كانت تعول عليها في عمليات الدمج لضخ الدماء في شرايين مشروعها التوسعي العابر للحدود، وادركت خطورة وعي المواطنين العراقيين بخطورة الأدلجة، وعدم الانقياد وراء القيادات الدينية والحزبية[47].

لذلك لابد من مراجعة لسياستها في الخارج لاسيما وهي واقعة بين تيارين: **الاول:** الاتجاه المتشدد المرتبط بالمرشد الاعلى الاسلامي يجد ان القوة العسكرية هو ما يضمن لها قدرة على مواجهة التحديات والحفاظ على النفوذ ومن الصعب تغيير هذا المسار؛ لأنه يفقدها عناصر القوة التي تبحث عنها، **الثاني:** الاتجاه الاصلاحي الذي يرى ان هذا السلوك بحاجة الى مراجعة وتقييم؛ لأنه يفقد ايران عمقها الاستراتيجي في المناطق الحيوية الاقليمية. وهذا ما حدث في العراق تراجع لسياسات ايران خصوصاً في المحافظات الوسط والجنوب بعد مظاهرات عام 2019 التي كشفت عن توجه سياسي اتجاه ايران لن يكون بنفس المنحى الذي كان قبل حراك عام 2019[48].

الخاتمة

شخصت العوائق الاستراتيجية المؤثرة في مسارات الاشتباك المصلحي العراقي الايراني، وهذه العوائق نابعة من كل الدولتين لتنعكس في محصلتها على المزاج الشعبي الركن الرئيس في وجود الدولة لاسيما الشعب العراقي الذي لايمكن ان يصمد امام الغبن الاستراتيجي الذي يقع على دولته ومصالحه الوطنية العراقية، صحيح ان الشعب العراقي لديه ارتباطات عقائدية ومصالح امنية وسياسية واقتصادية مع الجانب الايراني

الا ان ذلك لايعني قبول الوصاية الايرانية في ظل قوة الدولة الايرانية اذا حسبنا ذلك وفق مقياس قوة الدولة، وتنفيذ المشاريع والطموحات الاقليمية لتكون عبر المصالح الوطنية للشعب والدولة العراقية، وهذه العوائق الاستراتيجية تؤثر بشكل كبير في مسار الاشتباك المصلحي العراقي الايراني. واهم الاستنتاجات هي:

1- العراق يمر بمرحلة ضعف استراتيجي في البيئة الاقليمية وهذا يقود الى استقواء الدول الاخرى عند استحضار النزعات القومية والتاريخية والدينية –ايران– على حساب المصلحة الوطنية العليا العراقية.
2- هناك روابط مشتركة عدة بين العراق وايران لابد من الاستفادة منها في ديمومة الاشتباك المصلحي وليس جعل من تلك الروابط المشتركة سببًا لتكون العلاقة تبعية.
3- السياسة الخارجية للعراق وايران ترتبط بالنظرة التي يحملها شعبي كلا الدولتين اتجاه الاخرى وفق النظرية البنائية في العلاقات الدولية فان كانت النظرة ايجابية كان هناك ديمومة في الاشتباك المصلحي والعكس صحيح.

ولخفض التوتر الذي ينشأ لدى الشعب العراقي والعودة الى دفء العلاقة واستمراريتها، واهم التوصيات لأصحاب القرار في الدولة العراقية هي:

1- مراعاة المصالح الوطنية للشعبين والدولتين العراقية والايرانية عبر اتباع سياسات واقعية بعيدة عن النزاعات القومية والدينية والامبراطورية؛ لان النظام الدولي الحالي مختلف عند ظهور الامبراطوريات القديمة.
2- احترام المرجعيات الدينية التي يتبعها الشعبين العراقي والايراني.
3- اتباع الحكومة العراقية استراتيجية التحوط الاستراتيجية بان لاتميل على طرف دون طرف اخر سواء اكان اقليميًا ام دوليًا.
4- الاستفادة من الاستراتيجيات الامنية والاقتصادية والسياسية التي تتبعها القوى الاقليمية والدولية.
5- وضع استراتيجية لتقوية الاجهزة الامنية بكافة صنوفها وتحت تحت راية الدولة العراقية.
6- التفاوض بصورة جدية لقضية المياه المشتركة بين العراق وايران في ضوء ملفات الضغط التي لدى الدولة العراقية – ملف التجارة، وملف العقوبات الاقتصادية، ملف التواجد الامريكي، ملف التوجه الاقليمي، فالأمر يحتاج الى الارادة الوطنية الممثلة للمصالح العليا للدولة.
7- كسب الشارع العراقي من قبل الدولتين العراقية الايرانية؛ لأنه اساس شرعية الواصلين للسلطة وبدونه لايمكن للدولة العراقية الاستمرار في العلاقة الاستراتيجية مع ايران ويهدد امنهما القومي.

الهوامش

[1] فراس الياس، مركزية العراق في العقل الاستراتيجي الايراني المعهد الدولي للدراسات الايرانية، المملكة العربية السعودية، 2018، ص ص61-62.

2 كريمة كروي، صعود الجيوبولتيك الشيعي في السياسة الاقليمية لإيران وانعكاسه على دول الجوار، مجلة ابحاث قانونية وسياسية، جامعة جيجل محمد الصديق بن يحيى، الجزائر، العدد1، 2021، ص ص77-78.

3 لمزيد من التفاصيل ينظر: فراس الياس، مستقبل مكانة ايران الاقليمية في الشرق الاوسط، مجلة انكاسام، مركز انقرة لدراسة الازمات والسياسات، تركيا، العدد2، 2017، ص ص104- 111.

4 قاسمي سعيد، النزعة المذهبية في السياسة الخارجية الايرانية وتداعياتها على الامن القومي الجزائري، مجلة الدراسات الايرانية، المعهد الدولي للدراسات الايرانية ، العدد6، 2018، ص ص 94-95.

5 الدستور الايراني لعام 1979، المادة 152 والمادة 154.

6 عبدالله يغين، القوة الصلبة والناعمة لإيران، مجل رؤية تركية، العدد2، 2016، ص ص94-95.

7 جاسم محمد حاتم، الدور الايراني في الشرق الاوسط: المتغيرات الاقليمية العراق سوريا أنموذجاً، مجلة مدارات ايرانية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد4، 2019، ص ص172-173.

8 بوزيدي يحيى، مرجعية النجف ومسألة العروبة والمواطنة، مجلة رؤية تركية، العدد2، 2018، ص ص198-199.

9 المصدر نفسه.

10 محمد السيد الصياد، موقف النظام الايراني من المراجع ورجال الدين المخالفين، المعهد الدولي للدراسات الايرانية، 2017/12/12، شبكة المعلومات الدولية-انترنيت-https://rasanah-iiis.org/.

11 علي فارس الشمري، الولايات المتحدة ونفوذ ايران الاقليمي: فاعلية السياسات ومستويات التأثير، مجلة الدراسات الايرانية، المعهد الدولي للدراسات الايرانية، العدد12، 2020، ص ص91-92.

12 علاء حميد، الصراع الصامت بين مرجعية النجف وقم، صحيفة الشرق الاوسط اليومية، لندن، العدد14978، 2019/12/1، شبكة المعلومات الدولية-انترنيت- / https://aawsat.com.

13 مجاهد الطائي، صراع المرجعيات: قم تفشل في شيفرة النجف، موقع نون بوست، 2020/3/3، شبكة المعلومات الدولية-انترنيت-https://www.noonpost.com/.

14 هيبة غربي، تحليل سياسي: هل تحتاج امريكيا الى العراق لمراقبة ايران، مجلة مدارات ايرانية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد4، 2019، ص32.

15 علي فارس الشمري، مصدر سبق ذكره، ص ص88-89.

16 محمد معزز الحديثي خضر عباس عطوان، العلاقات الامريكية الايرانية في عهد الرئيس دونالد ترامب، مجلة مدرارات ايرانية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد4، 2019، ص62.

17 هيبة غربي، التنافس الامريكي الايراني في العراق منذ سنة 2003، مجلة مدارات ايرانية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد4، 2019، ص120.

18 عبدالرؤوف مصطفى الغنيمي، تحولات المشهد الانتخابي وتداعياتها على ايران في ضوء انتخابات 2021م، المعهد الدولي للدراسات الايرانية، 2021/10/28، ص ص3-4.

19 نبيل جعفر المرسومي، الابعاد الاقتصادية للعقوبات الامريكية على ايران وتداعياتها على العراق، مجلة الدراسات الايرانية، المعهد الدولي للدراسات الايرانية، العدد12، 2020، ص44.

20 المصدر نفسه، ص44.

21 هيبة غربي، التنافس الامريكي الايراني في العراق منذ سنة 2003، مصدر سبق ذكره، ص120.

22 امجد المفرجي، الحوار الاستراتيجي واثاره على مستقبل علاقة العراق مع ايران، صحيفة القدس العربي اليومية، 2020/6/29، شبكة المعلومات الدولية–انترنيت– https://www.alquds.co.uk.

23 لمزيد من التفاصيل ينظر: مروان قبلان، موازين القوى الاقليمية بعد انهيار العراق: دراسة في ادارة توزيع القوة وتجلياتها في منطقة الخليج والشرق الاوسط، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2015، ص ص17–19.

24 عليرظا نادر، الدور الذي تضطلع به ايران في العراق، مؤسسة راند للأبحاث، الولايات المتحدة الامريكية، 2015، ص7.

25 عبدالله محمد خلف، الحشد الشعبي في العراق بين التوازنات الاقليمية والمتغيرات المحلية، مؤسسة فريدريش، بيروت، 2021، ص24.

26 مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، اعادة هيكلة: دلالات وتداعيات الاطاحة بأبو مهدي المهندس، ابوظبي، 2019/9/26، شبكة المعلومات الدولية–انترنيت– https://futureuae.com.

27 لمزيد من التفاصيل ينظر: عبدالله محمد خلف، الحشد الشعبي في العراق بين التوازنات الاقليمية والمتغيرات المحلية، مؤسسة فريدريش، بيروت، 2021، ص ص15–18.

28 Hamid Raze Aziz, Challenges to Iran's Role in Iraq in the Post–Soleimani Era; Complex Rivalries, Fragmented Alliances, Declining Soft Power, German Institute for International and Security Affairs, 22 7/2021, https://www–swp––berlin–org./

29 حمزة رحيم مفرجي، الأمن المائي واثره على الامن القومي العراقي، شبكة النبأ المعلوماتية، 2021/7/10، شبكة المعلومات الدولية –انترنيت– https://www.annabaa.org.

30 ابو تراب تغريد قاسم، ازمة المياه في العراق وابعادها الاقتصادية: اشارة خاصة الى البصرة، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، العدد2، 2021، ص111.

31 حكيم غريب، الصراع على المياه في الشرق الاوسط: الابعاد الجيوسياسية، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد2، 2020، ص ص176–177.

32 لمزيد من التفاصيل ينظر: سلوى احمد ميدان ومحمد سليم محمد امين، اشكالية ازمة المياه المشتركة بين العراق ودول الجوار: دراسة قانونية، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الكوفة، العدد46، 2020، ص ص10–16.

33 يريفان سعيد، العراق يواجه ازمته المقبلة المياه، مؤسسة واشنطن لتحليل السياسات، 2018/7/19، شبكة المعلومات الدولية–انترنيت– https://www.washingtoninstitute.org.

34 بنفشه كينوش، مصدر سبق ذكره، ص ص7–8.

35 رانيا مكرم، ضغوطات مزدوجة: كيف ينعكس المياه على ازمات ايران الداخلية والخارجية؟، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ابوظبي، 2021/7/30، شبكة المعلومات الدولية–انترنيت–https://futureuae.com.

36 محمود حمدي ابو القاسم وفتحي ابو بكر المراغي، ازمة المياه في ايران: الابعاد والتداعيات، مجلة الدراسات الايرانية، معهد الدراسات الدولية، الرياض، العدد4، 2017، ص148.

37 مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ضغوط مزدوجة: كيف ينعكس نقص المياه على ازمات ايران الداخلية والخارجية، ابوظبي، 2021/7/30، شبكة المعلومات الدولية–انترنيت––https://futureuae.com/ar.

38 بنفشه كينوس، السياسة المائية لإيران مع العراق: حلول مؤجلة ونزاع مستمر، المعهد الدولي لدراسات الايراني، الرياض، 2018/10/28، ص2.

39 عبدالرحمن حسن الشمري، تطور العقائد والاستراتيجيات العسكرية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2003، ص ص139-140.

40 عبدالناصر المهداوي، دور العراق ومكانته الاقليمية بين ايران والعالم العربي، مجلة رؤية تركية، العدد3، 2021، ص ص110-111.

41 امجد المفرجي، الحوار الاستراتيجي واثاره على مستقبل علاقة العراق مع ايران، صحيفة القدس العربي اليومية، 2020/6/29، شبكة المعلومات الدولية-انترنيت- https://www.alquds.co.uk.

42 عقيل عباس، الرموز الحسينية الشيعية ووظائفها الوطنية في الاحتجاجات العراقية: مقاربة ثقافية، في فارس كمال نظمي وحارث حسن محررًا، الاحتجاجات التشرينية في العراق: احتضار القديم واستعصاء الجديد، 2020، ص26، ص32.

43 فارس كمال نظمي، فقراء الشيعة واعادة بناء الوطنية العراقية: مقاربة في سيكولوجيا ثورة تشرين، في فارس كمال نظمي وحارث حسن محررًا، مصدر سبق ذكره، ص24.

44 لمزيد من التفاصيل ينظر: عبدالله محمد خلف، مصدر سبق ذكره، ص19.

45 محمود جمال عبدالعال، اللاطائفية: هل تؤدي الاحتجاجات الشعبية الى تغييرات جذرية في العراق، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ابوظبي، 2021/10/7، شبكة المعلومات الدولية- انترنيت- https://futureuae.com.

46 عبدالرؤوف مصطفى الغنيمي، تحولات المشهد الانتخابي وتداعياتها على ايران في ضوء انتخابات 2021م، المعهد الدولي للدراسات الايرانية، 2021/10/28، ص ص3-4.

47 المعهد الدولي للدراسات الايرانية، المجتمعات الثائرة: الاحتجاجات الشعبية في لبنان والعراق ومآلات مشروع ايران الاقليمي، 2019/11/4، شبكة المعلومات الدولية-انترنيت- https://rasanah-iiis.org.

48 علي فارس الشمري، مصدر سبق ذكره، ص ص94-95.

المصادر والمراجع

الدساتير

- الدستور الايراني لعام 1979.

الكتب العربية والمترجمة

1- فراس الياس، مركزية العراق في العقل الاستراتيجي الايراني المعهد الدولي للدراسات الايرانية، المملكة العربية السعودية، 2018.

2- مروان قبلان، موازين القوى الاقليمية بعد انهيار العراق: دراسة في ادارة توزيع القوة وتجلياتها في منطقة الخليج والشرق الاوسط، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2015.

3- عبدالله محمد خلف، الحشد الشعبي في العراق بين التوازنات الاقليمية والمتغيرات المحلية، مؤسسة فريدريش، بيروت، 2021.

4- عبدالرحمن حسن الشمري، تطور العقائد والاستراتيجيات العسكرية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2003.

5- فارس كمال نظمي وحارث حسن محررًا، الاحتجاجات التشرينية في العراق: احتضار القديم واستعصاء الجديد، 2020.

الدوريات

1- كريمة كروي، صعود الجيوبولتيك الشيعي في السياسة الاقليمية لإيران وانعكاسه على دول الجوار، مجلة ابحاث قانونية وسياسية، جامعة جيجل محمد الصديق بن يحيى، الجزائر، العدد1، 2021.

2- فراس الياس، مستقبل مكانة ايران الاقليمية في الشرق الاوسط، مجلة انكاسام، مركز انقرة لدراسة الازمات والسياسات، تركيا، العدد2، 2017.

3- قاسمي سعيد، النزعة المذهبية في السياسة الخارجية الايرانية وتداعياتها على الامن القومي الجزائري، مجلة الدراسات الايرانية، المعهد الدولي للدراسات الايرانية ، العدد6، 2018.

4- عبدالله يغين، القوة الصلبة والناعمة لإيران، مجلة رؤية تركية، اسطنبول، العدد2، 2016.
5- جاسم محمد حاتم، الدور الايراني في الشرق الاوسط: المتغيرات الاقليمية العراق سوريا أنموذجاً، مجلة مدارات ايرانية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد4، 2019.
6- بوزيدي يحيى، مرجعية النجف ومسألة العروبة والمواطنة، مجلة رؤية تركية، اسطنبول، العدد2، 2018.
7- علي فارس الشمري، الولايات المتحدة ونفوذ ايران الاقليمي: فاعلية السياسات ومستويات التأثير، مجلة الدراسات الايرانية، المعهد الدولي للدراسات الايرانية، العدد12، 2020.
8- هيبة غربي، تحليل سياسي: هل تحتاج امريكيا الى العراق لمراقبة ايران، مجلة مدارات ايرانية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد4، 2019.
9- الحوزة: اصطلاح يراد به المؤسسة العلمية التي تمكن الطالب من معرفة الاحكام الشرعية في مجالات حياته العلمية المختلفة. جاسم فريح دايخ و حسين علي خضير، منهجية التأليف اللغوي في الحوزة العلمية: دراسة وتقويم، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة واسط، العدد41، 2021، ص3.
10- هيبة غربي، التنافس الامريكي الايراني في العراق منذ سنة 2003، مجلة مدارات ايرانية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد4، 2019.
11- عبدالرؤوف مصطفى الغنيمي، تحولات المشهد الانتخابي وتداعياتها على ايران في ضوء انتخابات 2021م، المعهد الدولي للدراسات الايرانية، 2021/10/28.
12- ابو تراب تغريد قاسم، ازمة المياه في العراق وابعادها الاقتصادية: اشارة خاصة الى البصرة، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، العدد2، 2021.
13- نبيل جعفر المرسومي، الابعاد الاقتصادية للعقوبات الامريكية على ايران وتداعياتها على العراق، مجلة الدراسات الايرانية، المعهد الدولي للدراسات الايرانية، العدد12، 2020.
14- حكيم غريب، الصراع على المياه في الشرق الاوسط: الابعاد الجيوسياسية، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد2، 2020.
15- سلوى احمد ميدان ومحمد سليم محمد امين، اشكالية ازمة المياه المشتركة بين العراق ودول الجوار: دراسة قانونية، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الكوفة، العدد46، 2020.
16- بنفشه كينوس، السياسة المائية لإيران مع العراق: حلول مؤجلة ونزاع مستمر، المعهد الدولي لدراسات الايراني، الرياض، 2018/10/28.
17- عليرظا نادر، الدور الذي تضطلع به ايران في العراق، مؤسسة راند للأبحاث، الولايات المتحدة الامريكية، 2015.
18- عبدالناصر المهداوي، دور العراق ومكانته الاقليمية بين ايران والعالم العربي، مجلة رؤية تركية، العدد3، 2021.
19- عبدالرؤوف مصطفى الغنيمي، تحولات المشهد الانتخابي وتداعياتها على ايران في ضوء انتخابات 2021م، المعهد الدولي للدراسات الايرانية، 2021/10/28.

شبكة المعلومات الدولية –انترنيت-

1- محمد السيد الصياد، موقف النظام الايراني من المراجع ورجال الدين المخالفين، المعهد الدولي للدراسات الايرانية، 2017/12/12، شبكة المعلومات الدولية-انترنيت-/https://rasanah-iiis.org.
2- علاء حميد، الصراع الصامت بين مرجعية النجف وقم، صحيفة الشرق الاوسط اليومية، لندن، العدد14978، 2019/12/1، شبكة المعلومات الدولية-انترنيت- / https://aawsat.com.
3- مجاهد الطائي، صراع المرجعيات: قم تفشل في شيفرة النجف، موقع نون بوست، 2020/3/3، شبكة المعلومات الدولية-انترنيت-/https://www.noonpost.com.

4- امجد المفرجي، الحوار الاستراتيجي واثاره على مستقبل علاقة العراق مع ايران، صحيفة القدس العربي اليومية، 2020/6/29، شبكة المعلومات الدولية–انترنيت– https://www.alquds.co.uk.

5- حمزة رحيم مفرجي، الأمن المائي واثره على الامن القومي العراقي، شبكة النبأ المعلوماتية، 2021/7/10، شبكة المعلومات الدولية –انترنيت– https://www.annabaa.org.

6- يريفان سعيد، العراق يواجه ازمته المقبلة المياه، مؤسسة واشنطن لتحليل السياسات، 2018/7/19، شبكة المعلومات الدولية–انترنيت– https://www.washingtoninstitute.org.

7- رانيا مكرم، ضغوطات مزدوجة: كيف ينعكس المياه على ازمات ايران الداخلية والخارجية؟، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ابوظبي، 2021/7/30، شبكة المعلومات الدولية–انترنيت–https://futureuae.com.

8- حمدي مالك، مستقبل قوات الحشد الشعبي في العراق، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2017/9/21، شبكة المعلومات الدولية– انترنيت– https://carnegieendowment.org.

9- حسين احمد سرحان، الانقسام داخل الحشد الشعبي: انعكاس لتنافس المرجعيات الدينية الشيعية في النجف وطهران للفوز بالشرعية الدينية والاجتماعية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، كربلاء المقدسة، 2020/8/4، شبكة المعلومات الدولية–انترنيت– http://fcdrs.com/.

10- مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، اعادة هيكلة: دلالات وتداعيات الاطاحة بابو مهدي المهندس، ابوظبي، 2019/9/26، شبكة المعلومات الدولية–انترنيت– https://futureuae.com.

11- مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، تحالف الثمانية: هل تظهر نسخة جديدة من الحشد الشعبي؟، الامارات العربية المتحدة، 2/10/ 2019، شبكة المعلومات الدولية–انترنيت– https://futureuae.com.

12- Hamid Raze Aziz, Challenges to Iran's Role in Iraq in the Post-Soleimani Era; Complex Rivalries, Fragmented Alliances, Declining Soft Power, German Institute for International and Security Affairs, 22/7/2021, https://www-swp--berlin-org./

13- امجد المفرجي، الحوار الاستراتيجي واثاره على مستقبل علاقة العراق مع ايران، صحيفة القدس العربي اليومية، 2020/6/29، شبكة المعلومات الدولية–انترنيت– https://www.alquds.co.uk.

14- محمود جمال عبدالعال، اللاطائفية: هل تؤدي الاحتجاجات الشعبية الى تغييرات جذرية في العراق، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ابوظبي، 2021/10/7، شبكة المعلومات الدولية– انترنيت– https://futureuae.com.

15- المعهد الدولي للدراسات الايرانية، المجتمعات الثائرة: الاحتجاجات الشعبية في لبنان والعراق ومآلات مشروع ايران الاقليمي، 2019/11/4، شبكة المعلومات الدولية–انترنيت– https://rasanah-iiis.org.